

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/WG.18/2
17 February 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

جنيف، ١١-٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التقدم والعقبات في تعزيز وإعمال

وإجراءات وممارسة الحق في التنمية

النظر في التقرير السادس المقدم من الخبير المستقل

المعني بالحق في التنمية

تنفيذ الحق في التنمية في السياق العالمي الحالي*

موجز

يُعرض هذا التقرير المقدم من الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٣/٢٠٠٣، الذي طلبت إليه فيه أن يعمق البحث في العناصر الواردة في دراسته الأولى حول أثر القضايا الاقتصادية والمالية الدولية على التمتع بالحق في التنمية. وخلال إعداده لهذا التقرير، قام ببعثة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

* عرض هذا التقرير في وقت متأخر كيما يتضمن أحدث المعلومات، بما في ذلك نتائج البعثة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ويوجز الخبر المستقل الخصوصيات الرئيسية للمرحلة الحالية من العولمة ويناقش كيف أنها تؤثر على نتائج التنمية المطلوبة وعلى أساليب تحقيقها. وهو يحلل كذلك قضية نقل التكنولوجيا بين منتجي التكنولوجيا والمستفيدين منها وتداعيات ذلك على تنفيذ الحق في التنمية.

ويوصي التحليل بأن العولمة بالنسبة للبلدان النامية لم تتمخض دائماً عن نمو اقتصادي متزايد، وحيثما حدث ذلك، فإنه لم يكن مصحوباً بقدر متزايد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية أو بتقلص الفقر. ومع أن التطورات العالمية الحالية قد حسنت من احتمالات إعمال الحق في التنمية بتوسيعها لحدود الإنتاج والاستهلاك بما يتجاوز قيود الحدود الوطنية، ففي الواقع، لم يتحسن بالضرورة التمتع بالحق سواء بصورة متسقة عبر البلدان أو فيما بينها، وعبر الأقاليم وشرائح السكان. والحاجة تدعو إلى تنظيم وتوجيه السوق لكي يجعل إنتاج السلع والخدمات يتطابق مع النتائج المرجوة التي تتمشى مع الحق في التنمية. ومن المسلم به أن المسؤولية الأولية لترجمة الإمكانيات إلى قدرات فعلية تقع على عاتق الدولة. فالدولة قد تحتاج إلى اعتماد مجموعة ملائمة من السياسات التي تعزز الفرص التي يوفرها الاقتصاد العالمي. وقد تحتاج إلى وضع إطار للسياسات الإنمائية يمكنها من تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة تدريجية ومستدامة. ويشير الخبر المستقل إلى أن تنفيذ مثل هذه السياسات الإنمائية وعند إدارة عملية العولمة، ثمة دور أكيد وملحوظ للتعاون الإنمائي الدولي. وعلى المجتمع الدولي الذي يتألف من البلدان والمؤسسات على المستوى الدولي، مسؤولية خلق بيئة عالمية لمساعدة التنمية. والحق إنه بفضل القبول والالتزام بالصكوك القانونية، فإنه من واجب أعضاء المجتمع الدولي أن يدعموا بصورة فعلية الجهود التي تبذلها تلك الدول لوضع أهداف إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، عن طريق التجارة والاستثمار، والمساعدة المالية ونقل التكنولوجيا.

ووضع الخبر المستقل مجموعة من تدابير السياسات وخطواتها على المستويين الوطني والدولي، قد تساعد على إدارة عملية العولمة، بغية إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وفي هذا السياق، فإنه قد عاود النظر في مفهومه للميثاق الإنمائي بوصفه الوسيلة الممكنة لتنفيذ برنامج الحق في التنمية على المستوى الوطني.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢- ١	مقدمة
٤	٦- ٣	أولاً - الحق في التنمية - خلاصة
٦	٣٠- ٧	ثانياً - العولمة والحق في التنمية
٧	١١-١٠	ألف - النمو - الأداء والاحتمالات
٨	١٨-١٢	باء - مدى انتشار الفقر والتفاوتات التوزيعية
١٠	٢٢-١٩	جيم - نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية
١٣	٢٥-٢٣	دال - حركة رأس المال وانعدام الاستقرار المالي
١٤	٣٠-٢٦	هاء - العولمة والآثار على صنع السياسات
١٦	٣٨-٣١	ثالثاً - إدارة العولمة: صوب تنفيذ الحق في التنمية
١٧	٣٣	ألف - السياسات الوطنية لتنفيذ الحق في التنمية
١٧	٣٥-٣٤	باء - التعاون الدولي لتنفيذ الحق في التنمية
١٨	٣٨-٣٦	جيم - الميثاق الإنمائي - تنفيذ برامج الحق في التنمية على المستوى القطري

مقدمة

١- يُعرض هذا التقرير السادس للخبير المستقل المعني بالحق في التنمية^(١) عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٣/٢٠٠٣، الذي طلبت إليه فيه أن يعمق دراسته الأولية حول أثر القضايا الاقتصادية والمالية الدولية على التمتع بالحق في التنمية، وذلك بالتشاور مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومؤسسات بريتون وودز. وطلب إليه بوجه خاص تحليل الجهود القائمة ووسائل تقييم مثل هذا الأثر. كما طلب إليه التركيز على مسألة التكنولوجيا وما يترتب على نقلها من آثار على أعمال الحق في التنمية. وبناء على ذلك، وفي أثناء بناء الخبر المستقل على العناصر التي قدمها في دراسته الأولية (E/CN.4/2003/WG.18/2)، فقد اضطلع ببعثة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأجرى مناقشات مكثفة في هاتين المؤسستين بغية وضع اللمسات النهائية على تقريره.

٢- في التقرير الحالي، أجمل الخبير المستقل في الفرع الأول مفهوم الحق في التنمية على النحو الذي تطور به في تقاريره المتتالية المقدمة إلى الفريق العامل بشأن الحق في التنمية وإلى لجنة حقوق الإنسان. ويوجز الفرع الثاني الخصائص الرئيسية للمرحلة الحالية للعولمة ويناقش كيف أثرت على نتائج التنمية المنشودة وعلى أساليب تحقيقها. كما حلل قضية نقل التكنولوجيا بين منتجي التكنولوجيا وبين المستفيدين منها، وهم أساساً البلدان النامية، لأعمال الحق في التنمية. وفي الفرع الثالث، تصدى الخبير المستقل لقضية "إدارة العولمة". واستناداً إلى القرائن ودراسات الحالة المتوفرة، ناقش بعض تدابير السياسات على المستويين الوطني والدولي التي تحتاج إلى المتابعة إذا ما أرادت البلدان أن تستفيد من الفرص التي توفرها العولمة. وفي معرض احتتامه للفرع، ناقش الخبير المستقل طبيعة التعاون الدولي في تنفيذ أي برنامج مخصص لبلد ما في مجال الحق في التنمية في السياق العالمي الحالي وعاود النظر في مفهوم "الميثاق الإنمائي" الذي قدمه في تقاريره السابقة.

أولاً- الحق في التنمية - خلاصة

٣- حدد الخبير المستقل الحق في التنمية، طبقاً للمادة ١ ودياجة إعلان الحق في التنمية، على أنه الحق في عملية إنمائية محددة "يمكن من خلالها أعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً كاملاً"^(٢). فالتنمية التي ينظر إليها كعملية للنمو الاقتصادي، بالتوسع في المخرجات والعمالة والتحول المؤسسي، والتقدم التكنولوجي لبلد ما، تعمل بصورة مطردة على تحسين رفاه كل الشعوب. وعندما ينظر إلى هذا الرفاه بوصفه إنجازاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعزز قدرات الشعوب على تحقيق إمكاناتها الكاملة، فإن عملية التنمية التي تؤدي إلى تحسين هذا الرفاه يمكن اعتبارها كحق من حقوق الإنسان. فإعمال الحق في التنمية ينظر إليه بمثابة الوفاء بمجموعة من مطالبات الشعوب، وأساساً داخل دولهم، وأيضاً داخل المجتمع ككل، بما في ذلك المجتمع الدولي، من أجل عملية تمكنها من إعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في المدونة الدولية لحقوق الإنسان برمتها كمجموعة متكاملة. ويشتمل الحق في التنمية على حق الشعوب في نتائج العملية، أي الإنجاز الحسن لمختلف حقوق الإنسان، وكذلك الحق في عملية تحقيق هذه النتائج ذاتها. وهي ستيسر وستكفل بواسطة القائمين بالواجبات المتماثلين الذين تقع المطالبات على عاتقهم، والذين يجب أن يعتمدوا وينفذوا سياسات وعمليات تدخلات تتطابق مع معايير حقوق الإنسان، ومقاييسه ومبادئه. وبعبارة أخرى، فإن الغايات والوسائل لمثل هذه العملية الإنمائية يتعين معالجتها كحق. زد على ذلك، أنه ينبغي النظر إليها كحق مركب تتحقق في داخله جميع الحقوق: أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، بسبب ترابطها وعدم تجزئها. فتكامل هذه الحقوق يعني ضمناً أنه إذا ما انتهك أحدها فإن الحق المركب في التنمية قد ينتهك أيضاً. وقد وصف الخبير المستقل إعمال الحق في التنمية بأنه تحسين "القوة موجهة" لحقوق الإنسان، بمعنى أن هناك تحسن لبعض هذه الحقوق أو

واحد منها على الأقل، دون أن ينتهك أي حق آخر. وكذلك، فإن هذا الحق ليس بحدث محدود بل هو عملية ممتدة في الزمن، حيث تتحقق بعض النتائج، ما لم تكن كلها، بصورة تدريجية، مع القيام بتخفيف قيود الموارد من أجل تحقيقها بالتدريج عن طريق، وفي جملة أمور أخرى، نمو اقتصادي يتماشى مع معايير حقوق الإنسان ومبادئه.

٤- وبالفعل، فإن إنجاز كل هذه الحقوق المترابطة يتوقف على توافر الموارد وحصول الشعوب على مثل هذه السلع والخدمات (المصادر) وعلى النحو اللازم لدعم التمتع بتلك الحقوق. ومع ذلك، فيمكن أن تضمن الدول بعض حقوق الإنسان المدنية والسياسية بغض النظر عن الوسائل المتاحة. فالموارد المتاحة أمام بلد ما تتوقف على مواهبها وعلى قدرتها على تنمية العملية واستدامتها لتحويلها إلى سلع وخدمات ذات صلة على مر الزمن، وبالمثل، فإن حصول الشعوب على السلع والخدمات ذات الصلة سيتوقف على مواهبها الأولية (المادية والبشرية على السواء)، والفرص المقدمة، وقدرتها على تحسين هذه المواهب. هذا وإن توافر كل من السلع والخدمات ذات الصلة بما يتفق مع إنجاز أي حق من حقوق الإنسان لا يمكن زيادته لأجل غير مسمى دون الحد من توافر الآخر، ما لم تزداد موارد البلد. وبالمثل، فإن الحصول على مثل هذه السلع والخدمات سيعتمد، ومن بين جملة أمور أخرى، على السياسات العامة، بما في ذلك وحتماً، على الإنفاق العام، الذي لا يمكن أن يتوسع بلا حدود دون أي زيادة في الدخل العام؛ وهذا بدوره، سيرتبط بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

٥- وفي غياب أي توافق ملائم في الآراء بشأن ما يمكن اعتباره كحقوق إنسان وكمؤشرات الحق في التنمية، فقد ركز الخبر المستقل على مؤشرات متنوعة اجتماعية - اقتصادية تستخدم تقليدياً لرصد وتقييم عملية التنمية لإعمال الحق في التنمية. هذا وإن إنجازات الأفراد والجموعات السكانية؛ مثلاً في التعليم والصحة والغذاء والمأوى والجوانب المدنية والسياسية للحياة (وعلى نحو يتفق ومعايير حقوق الإنسان الدولية)، يمكن تفسيرها كإنجاز للحقوق التي تشمل الحق المركب في التنمية. وستعتمد العناصر المكونة للحق المركب التي اختيرت للإنجاز على التوالي، على مجريات الأمور في البلد وأولويات الدولة. ويزعم الخبر المستقل أن خصائص عملية إعمال الحق في التنمية ونجاح أو فشل هذه الجهود، يمكن تحليلها بصورة ملائمة بالتركيز على سياسات القضاء على الفقر - أسوأ أشكال الحرمان من حقوق الإنسان - والسياسات التي تحمي المجموعات الضعيفة في المجتمع من الآثار المشوشة للتنمية. فالفقر متعدد الأبعاد، ويتجاوز دخل الفقراء ليصل إلى قدرات الفقراء التي تغطي التغذية، والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، إلخ، مما يجعل الفقر بالفعل بمثابة إنكار للحق في التنمية. ويمكن حساب رفاه الفقراء والمجموعات الضعيفة من ناحية دخلها واستهلاكها أو قدراتها التي تنعكس مثلاً على حصولها على الغذاء، والتعليم، والصحة، والمأوى، والعمل إلخ. وعلى ذلك فإن سياسات استئصال شأفة الفقر تعتبر أمثلة مناسبة للسياسات كيما تكفل الحق في التنمية.

٦- ويزعم الخبر المستقل في دراسته الأولية (E/CN.4/2003/WG.18/2) أن مؤشرات الحق في التنمية قد تكون مزيجاً من المؤشرات المتعلقة بتوافر السلع والخدمات التي تتطابق مع إعمال مختلف الحقوق، ومن المؤشرات المناسبة لإمكانات الحصول المبنية على الحقوق (بالمساواة وعدم التمييز والمشاركة، والمساءلة والشفافية) على تلك السلع والخدمات. وفي حين أنه قد لا يكون من غير السهل صياغة المؤشرات المناسبة للحصول على هذه الإمكانيات، فإن مؤشرات التوافر يمكن أن تشتق من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المستخدمة تقليدياً مثل تلك التي جدولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريره عن التنمية البشرية. ومؤخراً، قيّم الخبر المستقل في تقريره (E/CN.4/2003/WG.18/2) حول بعثته إلى الأرجنتين وشيلي والبرازيل، تجربة هذه الاقتصادات الثلاثة في تنفيذ الحق في التنمية من ناحية نجاحها في إدامة النمو الاقتصادي مع استقرار اقتصادي كلي، وفي إزالة الفقر وكذلك الاستبعاد الاجتماعي، وفي التعامل مع حالات انعدام التفاوت المرتفعة في

الدخل والثروة. هذا وإن للنمو الاقتصادي دوراً فعالاً وحاسماً في تيسير أعمال حقوق الإنسان المترابطة والتي لا تنفصل عَراها^(٤)، بما في ذلك الحق في التنمية، في أي سياق. وهذان الشاغلان الأخيران هما في صميم النهج المبني على الحقوق حيال أعمال حقوق الإنسان^(٥). وعقب هذه النُهج، وفي الفرع التالي يبحث التقرير في أثر خصائص التطورات الدولية الاقتصادية والمالية للحالة الحالية للعولمة على تنفيذ الحق في التنمية والتمتع به.

ثانياً - العولمة والحق في التنمية

٧- تعتبر العولمة عملية اندماج للاقتصادات الوطنية من مختلف أقاليم العالم، عن طريق الترابط المعزز لأسواق السلع والخدمات، والعرض والطلب، والاستثمارات والمدخرات، والتدفقات المالية والممتلكات الرأسمالية، والمؤسسات والمعلومات والتكنولوجيات والمعارف. وبالنسبة لأي بلد، فهي أساساً عبارة عن التوسع في عملية قوى السوق خارج الحدود الوطنية عن طريق التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، ونقل التكنولوجيا وهجرة العمالة. وهي ترتبط كذلك بتفاعل سياسي أكبر بل حتى بالاعتماد المتبادل في مسائل الدفاع والأمن، مع بقية العالم. وعلى المستوى الفردي، تتطلب عملية العولمة أن تكون الشعوب مرجحة أكثر لإنتاج السلع والخدمات للمواطنين في بلدان أخرى، وبالمقابل، أن تستهلك المزيد من السلع والخدمات من بلدان أخرى؛ وأنها مرجحة أكثر لأن تكون على وعي أكبر. بما يحدث في بلدان أخرى وبأن تتأثر أكثر بالتطورات في الأنحاء الأخرى من العالم - اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

٨- ولكي تكون العولمة ذات مغزى، بمفهوم استخدامها الجاري، فإنها تشير إلى عملية متسارعة للاندماج في السوق. والعصر الحالي للعولمة يتسم بإنجازات ملحوظة في مجال التكنولوجيا (ولكنها غير متقيدة بها)، ولا سيما تلك المتعلقة بالمعلومات، والاتصالات، والنقل؛ وبالتحرك الهائل لرؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية بزيادة متنوعة في المبلغ الإجمالي للتدفقات المالية؛ وبنمو في حجم ونفوذ الشركات عبر الوطنية، وقبل كل شيء، بالتححر الكبير للتجارة الدولية. والمدعش هو أن معظم هذا التححر في التجارة الدولية كان يدار إلى حد كبير، بآليات تجارية دولية متنوعة لم يسبق لها مثيل؛ والتي نجحت في ربط مختلف البلدان في إطار متعدد الأطراف للاتفاقيات. ولقد ساهمت التعديلات التي أدخلت على نظم أسعار الصرف من نظم محددة إلى نظم مستوى ثابت قابل للتعديل، وأخيراً إلى نظم أسعار صرف مرنة، في عملية الإدماج الاقتصادي. ومع أن هذه التطورات قد استفادت من التخفيضات الملحوظة في تكلفة المعاملات، فإنها بدورها قد شجعت على تآكل مطرد للحوافز أمام التجارة الدولية، والاستثمار والتمويل في البلدان المتقدمة والنامية. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة حادة في إجمالي تدفقات التجارة - الصادرات والواردات معاً - كحصة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل منذ ١٩٨٠، وكذلك في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، كحصة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاصة بها وناجتها المحلي الإجمالي على السواء. ورغم أنه قد حدث تغير كبير في أداء مختلف البلدان بشكل عام بالمقارنة مع سجلاتها السابقة، إلا أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في هذه المؤشرات خلال هذه الفترة^(٦).

٩- وفي معرض تحليله لأثر العولمة على تنفيذ الحق في التنمية والتمتع به، يبنى هذا التقرير على دراسة القرائن المتاحة التي جاءت في الدراسة الأولى (E/CN.4/2003/WG.18/2) ويركز على القضايا الرئيسية التالية:

(أ) هل حسّنت البلدان من أداء نموها وإمكاناتها بفضل الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي؟

(ب) هل تحسن حدوث الفقر واتجاهات حالات التفاوت التوزيعي، بين الأشخاص، وبين الأقاليم، في الاتجاه المنشود؟

(ج) هل سدت عملية العولمة فجوة التكنولوجيا بين البلدان الصناعية والبلدان النامية؟ وهل ساهمت القواعد والنظم التي وضعت حتى الآن لحماية حقوق الملكية الفكرية، في نقل التكنولوجيا لمساعدة التنمية والحد من الفقر في البلدان النامية؟

(د) هل أدى الاندماج الاقتصادي المتزايد إلى التحرك المتزايد لرؤوس الأموال وعدم استقرار النظم المالية، في العملية التي تعرض الاقتصادات إلى التفكك الاجتماعي والاقتصادي وإلى الأزمات غير المتوقعة؟

(هـ) ما هي آثار العولمة على السياسات وعلى عملية صنع القرارات على المستوى الوطني والدولي؟

وثمة قضية هامة في السياق الحالي للعولمة، درست في التقرير السابق وأعيد النظر فيها على عجلة فقط في الفرع الثالث نظراً لضيق المكان، تتعلق بقضية نقل الموارد إلى البلدان النامية بصورة عامة، والمساعدة الإنمائية بصورة خاصة.

ألف - النمو - الأداء والاحتمالات

١٠ - إن أثر الاندماج الاقتصادي المتزايد على الأداء الاقتصادي والاحتمالات بالنسبة لبلد ما، ورغم أنه غير صريح، قد أظهر بعد أخذ كل شيء في الاعتبار علاقة إيجابية منذ منتصف السبعينات. والحق أن هناك بضعة بلدان نامية اعتمدت في تاريخ لاحق على الحرب العالمية الثانية والفترة اللاحقة على الاستعمار، استراتيجية تصنيع قائمة على الاستعاضة عن الواردات، بدرجة لا بأس بها من النجاح^(٧). ومع ذلك، اتضح أن تلك البلدان التي اتبعت استراتيجية الترويج للصادرات بوصفها لب نظام سياساتها الاقتصادية (اليابان، وتليها الاقتصاديات الشرق آسيوية لجمهورية كوريا وسنغافورة، وتايوان، وتايلند وماليزيا) قد فاقت في أدائها البلدان التي كانت في الفئة السابقة. وفضلاً عن ذلك، فإن عائدات التصنيع القائم على الاستعاضة عن الواردات قد بدأ في الانكماش. وهناك حشد من الدراسات^(٨) التي أجريت عن مختلف الفترات منذ السبعينات، بما في ذلك الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية والبنك الدولي، والتي دعمت بشكل كبير حالة الاندماج الأكبر في الاقتصاد العالمي إذا أرادت البلدان أن تحسن أداء نموها واستدامته. وأظهرت دراسة هامة بشأن العلاقة الإيجابية بين الانفتاح/الاندماج مع الاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي، وضعها ساخس ووارنر^(٩)، أن الاقتصادات المفتوحة نمت بمعدل سنوي يزيد بنسبة ٢,٤ نقاط مئوية على تلك الاقتصادات المغلقة - وهو حقاً فرق جوهري. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار الانفتاح وحده مسؤول عن هذا الأداء المرتفع في النمو. فهذه الاقتصادات كانت تتبع سياسات ركزت - إلى جانب الحد من حواجز التجارة وتعديلات سعر الصرف - على كفالة الاستقرار الاقتصادي الكلي واستغلال مزايا الموقع. ومن بين الدراسات الأخرى التي تثبت أهمية السياسات التكميلية لتعزيز فوائد الانفتاح، هناك دراسة بقلم سبستيان إدوارد، استخدم فيها بيانات عن ٩٣ بلداً واستعمل تسعة مؤشرات مختلفة للانفتاح، وخلص فيها إلى أن الانفتاح الأكبر قد أدى إلى نمو اقتصادي أعلى، لأن التجارة الموسعة قد أجبرت المنتجين المحليين على أن يكونوا أكثر أهلية على التنافس واستيعاب واستحداثات تكنولوجيات جديدة، كلها تستلزم سياسات تكميلية داعمة^(١٠).

١١- ومن يشكك أو ينتقد هذه القرائن، يحتج بأن النتائج ليست صلبة، وأساساً لأن مؤشرات الانفتاح المستخدمة في معظم هذه الدراسات ليست خارجية المنشأ تماماً كما أنها ليست متسقة عبر الدراسات، وأن المنهجية الاقتصادية المترية غالباً ما شابتها العيوب. ومن ثم، وعلى سبيل المثال، أشير إلى أن تلك المؤشرات مثلها في ذلك مثل معدل إجمالي الإنتاج المحلي المتزايد للتجارة، هي بمثابة حصيلة الأداء الاقتصادي الشامل والمحسن لبلد ما، والذي يتجم عن عدد من السياسات المنفذة بصورة متزامنة وليست كلها متعلقة بانفتاح الاقتصاد، أو بسياسات تحرير التجارة. وحقاً، فإن الدراسات المبنية على السياسات الحالية للانفتاح مثل خفض متوسط مستوى الحواجز التعريفية وغير التعريفية لبلد ما لا توحى بأي علاقة إيجابية منتظمة مع معدلها للنمو الاقتصادي^(١١). وبغض النظر عن هذه الحجج، واستناداً إلى قرائن دراسات الحالة التي أظهرت أن تحرير التجارة كان بمثابة العنصر المركزي في سياسات الإصلاحات التي أفضت إلى أداء نمو محسن وإلى احتمالات جيدة، يمكن استخلاص أن الاندماج الأكبر في الاقتصاد العالمي هو أمر ضروري ولازم، رغم أنه غير كاف، كشرط للنمو المستدام. ولخص داني رودريك (٢٠٠١)^(١٢) هذه المناقشة بالإشارة إلى أنه في حين أنه لم يحصل أن تطور بلد بشكل ناجح بتجاهله للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل، بيد أنه من الصحيح أيضاً أن أي بلد لن يتطور بمجرد انفتاحه على التجارة والاستثمارات الخارجية. ومعظم الحالات الناجحة هي تلك الحالات التي استطاعت فيها البلدان استخدام سياسة ملائمة للاستثمار المحلي وبناء المؤسسات لتعزيز الفرص التي تقدمها الأسواق العالمية.

باء - مدى انتشار الفقر والتفاوتات التوزيعية

١٢- لقد حدد الخبير المستقل الفقر على أنه حالة من إنكار بل وحتى انتهاك حقوق الإنسان. واقترح أن تكون مؤشرات حدوث الفقر - من ناحية دخل الفقراء والتفاوت أو - وبشكل أوسع - من ناحية إنجازات الفقراء والشرائح الضعيفة من السكان، والمؤشرات الاجتماعية للتنمية - وهي السبيل الجيد لتقييم أثر العولمة على تنفيذ الحق في التنمية والتمتع به. وبعبارة أخرى، فإن رفاه الفقراء يمكن تقييمه من ناحية دخولهم أو مستويات استهلاكهم والفروق في هذه المؤشرات عبر المجموعات السكانية. ويمكن تقييمها كذلك من ناحية قدراتهم التي تنعكس على سبيل المثال على حصولهم على الغذاء، والتعليم، والصحة، والمأوى وفرص العمل.

١٣- وعموماً، فقد لوحظ أن انحسار الفقر كان ملحوظاً بشكل أكبر حيثما كان النمو الاقتصادي أسرع ومستدام على مدى فترة مناسبة من الزمن، كما كان عليه الحال في جنوب شرق آسيا وفي الصين والهند مؤخراً، وكان الأبطأ في البلدان التي كان فيها النمو بطيئاً ومتقلباً، كما في بعض أنحاء أفريقيا. زد على ذلك، أنه في حين قد نظر إلى الاندماج المتنامي في الاقتصاد العالمي على أنه يحسّن أداء النمو والإمكانات لبلد ما (لا سيما عندما كانت سياسات تحرير التجارة مصحوبة بمبادرات تكميلية)، فإن نفس الشيء لا ينطبق على آثاره بالنسبة لانخفاض حدوث الفقر والتفاوت. وسيكون أثر العولمة على حدوث انخفاض دخل الفقر مباشراً إذا ما أدت العولمة إلى النمو الاقتصادي، وإذا لم يكن هناك تدهور حاد في توزيع الدخل. ومن الواضح أن هذا لا يبدو وكأنه الحال بالنسبة لمعظم أنحاء العالم. كما أنه لم يكن هناك نمو غير ملائم (والذي لم يدعم لمدة كافية)، كما أنه لم يكن مصحوباً بأي تدهور في توزيع الدخل. ونتيجة لذلك، فإن الأرباح من النمو الأعلى لم تترجم إلى حدوث أقل للفقر. وطبقاً لتقديرات البنك الدولي بشأن حدوث الفقر^(١٣)، على المستوى العالمي، استناداً إلى خط الفقر بواقع دولار واحد في اليوم (من دولارات الولايات المتحدة)، فإن عدد الفقراء قد هبط من ١ ١٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٨٧ إلى ١ ١٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠ في ١٩٩٩. وبأرقام النسب، كان الهبوط من ٢٨,٣ إلى ٢٣,٢ في المائة. فإذا ما استبعد المرء أداء الصين من هذه التقديرات، فقد كان هناك إذن وعلى مدى نفس الفترة، ارتفاع

في عدد الفقراء من ٨٨٠ مليون إلى ٩٤٥ مليون، مع أن نسبة الفقراء هبطت من ٢٨,٥ إلى ٢٥ في المائة^(١٤). وتظهر التوزيعات الإقليمية لهذه التقديرات أنه في حالة شرق آسيا والباسيفيكي؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشرق وشمال أفريقيا، فقد حدث هبوط في عدد الفقراء بين ١٩٨٧ و ١٩٩٩. وفي حالة جنوب آسيا، فقد كانت الزيادة في عدد الفقراء هامشية فقط، أما بالنسبة لأوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، فقد حدثت زيادة ملحوظة في عدد الفقراء. ولقد هبطت نسبة الفقراء في كل الأقاليم ما عدا أوروبا وآسيا الوسطى، وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وفي حالة الإقليم السابق، فقد كان ذلك وبشكل كبير بسبب أداء الاقتصادات الانتقالية، في حين أنه في الفئة الأخيرة من البلدان، فقد كان ذلك يرجع إلى مزيج من السياسات القاصرة والنمو المتعثر، والحروب الأهلية والاضطرابات السياسية. وهناك البعض، مثل روبرت واد، الذين يشككون في هذه الاتجاهات العالمية بالنسبة للحد من الفقر ويزعمون أن السياسات المتحررة التي تدعم عملية العولمة لم تنجز بالضرورة بصورة أفضل من ناحية كل من النمو والحد من الفقر على السواء^(١٥).

١٤ - ومن ناحية المؤشرات الاجتماعية للتنمية، مثل تلك المؤشرات التي استخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريره عن التنمية البشرية، فقد حدث تحسن كبير من جميع النواحي في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية، وأكثر من ذلك في العقود الأخيرة. وفي السنوات الـ ٢٥ الماضية، فإن الإنجاز التربوي مقاساً بحسب محو أمية الكبار قد ازداد في كل أقاليم العالم وسجلت معدلات وفيات الرضع هبوطاً ملحوظاً. وارتفع كذلك معدل العمر المتوقع، باستثناء أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى حيث بدأ في الهبوط في السنوات الأخيرة بسبب انقراض جائحة فيروس الإيدز/مرض الإيدز. والبلدان الأشد تضرراً في هذه الحالة هي بوتسوانا وزمبابوي، وجنوب أفريقيا وكينيا.

١٥ - والمرء عند فحصه لقرائن العلاقة بين العولمة والتفاوت في الدخل، عليه أن ينظر في مسألتين اثنتين منفصلتين. الأولى تنطوي على تحليل أثر العولمة على انعدام المساواة بين البلدان والثانية تتعلق بدراسة التغيرات في التفاوتات بين الأفراد داخل البلدان كلما أصبحوا أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي. وعموماً، فمن المنتظر وبسبب "الظروف الأولية"، وصدارة الانطلاق التي تمتع بها العديد من البلدان المتقدمة لقرون وقرون، أن يكون هناك اتجاه بالنسبة للتفاوت العابر للبلدان في متوسط الدخل، نحو الزيادة بمرور الوقت. وقد يزعم البعض أن هذا الاتجاه كان سيظهر فقط على وجه نظم التجارة الدولية والتدفقات المالية المتحيزة وغير المنصفة. وبالمثل، فمن المتوقع، وبسبب ديناميات الاقتصاد السياسي داخل البلدان، أن يميل تفاوت البارامترات، لا سيما تلك المتعلقة بالدخل أو الاستهلاك الخاص، نحو الثبات، أو أن يتغير فقط بصورة بطيئة. ومع هذا، فأني من هذه الملاحظات لم تتأكد تماماً بفضل تجربة العقود القليلة الماضية.

١٦ - ومن ثم فإن المرء، ورغم أن التفاوت فيما بين متوسط الدخل الوطنية يبدو وكأنه قد ازداد لبضعة قرون، قد يجد بعض القرائن على أن هذا الارتفاع طويل الأجل في التفاوت في الدخل عبر البلدان، قد تباطأ خلال الثمانينات والتسعينات^(١٦). وتدعم المراجع المتعلقة بتلاقي النمو هذه الملاحظة أيضاً. وتظهر البيانات الأولية بشأن متوسط الدخل الوطنية التسباين لا التلاقي، لكن إذا ما بنيت تقديرات الدخل على أساس تكافؤ القوة الشرائية فثمة دلالة على التلاقي المشروط^(١٧)، أو على تلاقي الذروة المزدوجة^(١٨)، ويوحى التلاقي المشروط بأن المتغيرات المشروطة لا تتغير بطريقة تعويضية، إذن، وعلى فترة ممتدة، فإن التفاوت في متوسط الدخل الوطنية قد يهبط في نهاية المطاف. وتوحي الذروة المزدوجة بأن البلدان ذات الدخل المرتفع ستتلاقى صوب ذروة واحدة وأن البلدان المنخفضة الدخل ستتلاقى نحو ذروة

أخرى على مستوى أقل لمتوسط الدخل. ومع ذلك، فهناك نقطة تحذير هنا كما أشار إلى ذلك سالا - إي - مارتن^(١٩)، بأنه ما لم تبدأ أفريقيا في النمو في المستقبل القريب، فإن التفاوتات في الدخل ستأخذ في الارتفاع مرة أخرى.

١٧ - وفيما يتعلق بتفاوت الدخل فيما بين الأشخاص، أظهرت دراسة شاملة قامت بها كوريا^(٢٠)، أن أداء معظم البلدان قد تفاقم في فترة تسارع العولمة منذ ١٩٧٣ مقارنة بالفترات السابقة. فعلى سبيل المثال، في حالة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبسبب الانخفاض المطرد للبطالة، والإيرادات الثابتة والتوسع في التأمين الاجتماعي، هبط التفاوت بصورة مطردة بين الخمسينات والستينات وحتى معظم السبعينات. ومنذ أواخر السبعينات، انعكس هذا الاتجاه مع ذلك، أولاً في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، وتلاها تدريجياً في الدول الاسكندنافية، وهولندا وإيطاليا، وحدث تسطيح للاتجاه في فرنسا وفنلندا. وبعد عام ١٩٨٩، زاد التفاوت بشدة في الاتحاد السوفياتي السابق في الاقتصادات الانتقالية الخاصة بالكتلة السوفياتية السابقة. وفي أمريكا اللاتينية، بدأت معاملات جيني (وهي بارامترات قياس التفاوت في الدخل)، والتي كانت من أعلى المعاملات في العالم، في الهبوط في السبعينات في معظم الإقليم باستثناء المخروط الجنوبي. ولكن في الثمانينات والتسعينات، ارتفع التفاوت مرة أخرى بسبب الانكماش وهبوط حصة الأجور. وقد كان هناك أيضاً بعض القرائن على زيادة التفاوت داخل بعض البلدان الفقيرة وكذلك في الصين والهند، رغم أن الدخل ارتفعت على طرفي ميزان الدخل في تلك البلدان. وفي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، كانت الشغرة بين المناطق الريفية والحضرية هي المصدر الرئيسي للتفاوت. وهنا، وأثناء فترة انخفاض الدخل، تدهورت الدخل الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، في عملية تبدو وكأنها عملية "تسوية تنازلية".

١٨ - وباختصار فإن دراسة كوريا تبين أنه بالنسبة لفترة الثمانينات والتسعينات التي شهدت تسارع العولمة، سجل ٤٥ بلداً من مجموع ٧٧ خضعت للدراسة، والتي تمثل ٤٦,٢ في المائة من سكان العالم، زيادة في التفاوت البعض منها بشكل مستمر، والأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة والصين، في شكل حدود الحصان. وتباطأت هذه الزيادة بالنسبة لـ ٤ بلدان، بينما انخفضت فعلاً بالنسبة لـ ١٦ بلداً أخرى. ومن ثم فليس هناك علاقة موحدة أو شاملة بين نمو الدخل في اقتصاد متعولم والمساواة فيه. فالعلاقة تتحدد في معظم الحالات سياقياً، لأنها تتأثر بالظروف الأولية الخاصة بالسياسات التي تتبعها البلدان.

جيم - نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية

١٩ - من المعترف به دائماً أن توافر الموارد المادية والبشرية والحصول على التكنولوجيا، يعتبر بمثابة القوى التي تدفع عملية التنمية إلى الأمام وتساندها. والواقع أن الحصول على التكنولوجيا الملائمة كان غالباً أكثر المدخلات أهمية بالنسبة للشروع في التنمية. وهي لم تكن فحسب البديل للمدخلات الأخرى، بل إنها وفرت القفزات الكمية في بلوغ النتائج التي كان ينظر إليها عند نقطة زمنية ما وكأنها بعيدة المنال. فقد كانت هي الوسيلة التي حاولت بواسطتها البلدان النامية اللحاق بتلك البلدان التي سبقتها، وكانت هي الأداة التي استخدمها العالم المتقدم لبلوغ واستدامة رفاهه ومستويات معيشته. ومع هذا، فإن قضية الحصول على التكنولوجيا ونقلها هي قضية بين العالم المتقدم والعالم النامي، فمعظم البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، تعتمد على العالم الصناعي من أجل متطلباتها من التكنولوجيا. ووجود هذا الانقسام التكنولوجي ليس بالأمر الذي يدعو إلى الغرابة عندما ينظر المرء إلى الإنفاق على البحث والتطوير الجاري في البلدان النامية. ومن المفيد أن نرى الصين وقد استأثرت بنسبة ٤,٩ في المائة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، والهند وآسيا الوسطى على نسبة ٢,٢ في المائة، وأمريكا اللاتينية على ١,٩ في المائة، والباسيفيكي وجنوب شرق آسيا (باستثناء

البلدان الصناعية الجديدة) ٠,٩ في المائة، وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى بنسبة ٠,٥ في المائة فقط^(٢١). وبعبارة أخرى، فإن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تستأثر بنسبة ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تنفق أقل من ١٠ في المائة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير. ويعني هذا أن هناك مستوى منخفض من القدرات التكنولوجية في البلدان النامية. ويتمثل المؤشر المستخدم عادة لقياس القدرات التكنولوجية في مدى براءات الاختراع في الولايات المتحدة، ومن ناحية التطبيقات الدولية عن طريق معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع. وفي عام ٢٠٠١، منح أقل من ١ في المائة من براءات الاختراع الأمريكية لمقدمي الطلبات من البلدان النامية، و ٦٠ في المائة من هذه البراءات من سبعة من أكثر البلدان النامية تقدماً تكنولوجياً. وفي معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع استأثرت البلدان النامية بأقل من ٢ في المائة من الطلبات في ١٩٩٩-٢٠٠١ وما يزيد على ٩٥ في المائة منها جاءت من خمسة بلدان، هي الصين والهند وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والمكسيك^(٢٢). وعلى ذلك، فقد استطاعت بعض البلدان النامية استحداث قدرات تكنولوجية محلية قوية. وبالنسبة لمعظم هذه البلدان، فإن ذلك يعني أنه من الصعب تطوير تكنولوجيتها الخاصة بها أو استيعاب تكنولوجيا البلدان المتقدمة.

٢٠- وفي تاريخ عملية العولمة لعب نقل التكنولوجيا دوراً هاماً في دعم الاقتصاد العالمي وفي مساعدة البلدان على مواصلة دعم معدلها للنمو، سواء مباشرة عن طريق الاستثمارات الأجنبية والشراء المباشر للتكنولوجيا أو بواسطة النشر والوسائل غير المباشرة، رهناً بالسياسات التي تعتمدها البلدان المعنية. كما أنه أفسح المجال أمام تضيق الهوة التكنولوجية بين العالم الصناعي وبين تلك البلدان النامية التي استطاعت الاستفادة من عمليات نقل من هذا القبيل بسبب قدرتها المحلية لاعتماد التكنولوجيا وتكييفها وتطويرها لصالح احتياجاتها الإنمائية. ومع ذلك، فقد حدث معظم هذا النقل للتكنولوجيا في وقت لم يكن قد نشأ فيه بعد نظام السياسات الدولية الخاص بنقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، وتمتعت الدول بالمرونة من أجل اعتماد سياسات مساعدتها على تعزيز مصالحها الخاصة بها. ومن بين الأمثلة الأخيرة للبلدان التي تستفيد من نهج من هذا القبيل هناك بلدان شرق آسيا التي دخلت الآن في فئة البلدان الحديثة التصنيع. وفي حالة جمهورية كوريا، وفي الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠، وعند انتقال اقتصادها، شددت على أهمية قدرتها المحلية التكنولوجية والإبداعية. ورغم أن كوريا قد اعتمدت تشريع براءة الاختراع في ١٩٦١ بتغطية محدودة من السلع الأساسية، فإنها لم تكن حتى وقت قريب تستجيب للإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة، من أن هذه القوانين قد نقحت تمشياً مع المعايير الدولية الناشئة. وثمة عملية مماثلة جرت في تايوان وأيضاً في الهند فيما يتعلق بصناعاتها الصيدلانية. ففي الهند، كان إضعاف حماية الملكية الفكرية في المنتجات الصيدلانية داخل قانونها لعام ١٩٧٠^(٢٣)، يُلاحظ على نطاق واسع وكأنه قد حفز النمو اللاحق في هذا القطاع، مما جعل الهند من المنتجين الرئيسيين والمصدرين للأدوية النوعية منخفضة التكلفة. وعموماً، فالدرس المستفاد من التاريخ هو أن الدول قد تمكنت من وضع نظم حقوق الملكية الفكرية لتسهيل التعليم التكنولوجي وتعزيز أهداف سياساتها الصناعية. ومع هذا، ومع قدوم مدونة قواعد السلوك بشأن نقل التكنولوجيا، وهو الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة^(٢٤)، فإن جزءاً كبيراً من هذه المرونة قد ألغي. ولا تستطيع البلدان النامية الآن اتباع المسار الذي اعتمدته جمهورية كوريا أو تايوان والبلدان المنغولية.

٢١- فالقضية إذن هي تقييم الكيفية التي أثر بها هذا الاتفاق على حصول البلدان النامية على التكنولوجيا، في المرحلة الحالية للعولمة، ولكن نظراً لأن نظم حقوق الملكية الفكرية ليست هي الغايات في حد ذاتها، بل هي الوسائل للتنمية المستدامة، فإن السؤال الأكثر ملاءمة هو تقييم المدى الذي ساهمت به نظم حقوق الملكية الفكرية بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، في الحد من الفقر وفي التنمية أو على الأخص، في تنفيذ الحق في التنمية.

والكثير من القرائن هي إما تدابير غير مباشرة أو مبنية على التفويض، لأسباب تعود إلى عدم إمكان قياس قدرة بلد ما على الابتكار مباشرة، أو أن في الإمكان قياس قوتها على حماية براءات الاختراع مباشرة. كما أن التقنيات الاقتصادية - المترية التي تستخدم لعزل الآثار المستقلة لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية، ليست هي أيضاً بمنحى عن النقد. ومع ذلك، واستناداً إلى القرائن التي جرى تحليلها في تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية^(٢٥)، فإن بعض الاستنتاجات قد أوجزت هنا. فمن ناحية أثر إعادة التوزيع، قدرت دراسة أجراها البنك الدولي^(٢٦) أن معظم البلدان النامية (الحائزة على حقوق الملكية الفكرية) قد تكون هي المستفيدة الرئيسية من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من ناحية القيمة المعززة لبراءاتها، مع تقدير الفائدة العائدة على الولايات المتحدة وحدها بمبلغ ١٩ مليار دولار أمريكي. وتكون معظم البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة حاسرة صافية، مع خسارة جمهورية كوريا وحدها بمقدار ١٥ مليار دولار أمريكي. وإن كان هذا يلفت النظر إلى تكاليف عملية التنمية في البلدان النامية عندما تطبق نظم حقوق الملكية الفكرية والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فإنه سيكون من اللازم أيضاً تحليل الفوائد من ناحية النمو والابتكار في تلك البلدان بسبب تطبيق هذا الاتفاق. وفي هذا الصدد، يخلص التقرير إلى أنه بالنسبة لمعظم البلدان المنخفضة الدخل، ذات الهياكل العلمية والتكنولوجية الضعيفة، فإن حماية الملكية الفكرية على المستويات الموكلة بالاتفاق، ليست بالحدد الهام للنمو. ويشير إلى أنه تاريخياً ارتبط النمو السريع غالباً بحماية أضعف للملكية الفكرية. وفي حالة البلدان النامية المتقدمة تكنولوجياً، ففي حين أن هناك قرائن تدل على أن حماية الملكية الفكرية تصبح ذات أهمية في المساهمة في النمو والابتكار، فإن تلك المرحلة لا يتم بلوغها حتى يكون البلد قد دخل تماماً فئة البلدان النامية ذات الدخل الأعلى أو المتوسط. ويدرس التقرير كذلك أثر نظم حقوق الملكية الفكرية على دعم التجارة والاستثمار، خصوصاً من ناحية الأثر على صادرات البلدان المتقدمة واستثماراتها جراء تعزيز نظم حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية. والاستنتاج في هذه الحالة هو أن نظم حقوق الملكية الفكرية القوية ليست ضرورية أو حوافز كافية لتدفقات التجارة والاستثمارات إلى معظم البلدان النامية. فإذا لم يكن هذا هو الحال، فإن كميات كبيرة من تدفقات التجارة والاستثمارات ما كانت لتوجه لبلدان ذات نظم حقوق ضعيفة للملكية الفكرية. ومع هذا، فهناك بعض القرائن على أن تدفقات التجارة والاستثمارات في بعض الحالات، مثل صناعات التكنولوجيا العالية أو "الصناعات الحساسة حيال حقوق الملكية الفكرية"، قد تتأثر بقوة حماية الملكية الفكرية، ولكن هذه القرائن ليست واضحة تماماً، غير أن مثل هذه الحالات هي حالات قليلة ومقصورة على البلدان النامية "المتقدمة تكنولوجياً". وبالنسبة لبلدان أخرى نامية، يخلص التقرير إلى أن أي آثار مفيدة على التجارة والاستثمارات من غير المتوقع أن ترجح كفة التكلفة، وعلى الأقل على المدى القصير والمتوسط. وفضلاً عن ذلك، فحتى في البلدان النامية "المتقدمة تكنولوجياً" فقد تكون نظم الملكية الفكرية القوية لجذب بعض أنواع تدفقات التجارة والاستثمارات، على حساب المخرجات والعمالة المحلية في "المحاكاة" والصناعات المتصلة بها.

٢٢- وأخيراً، وعند التصدي للقضية الأولية، أي كيف يمكن أن يساعد الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أو يعيق البلدان النامية عن اكتساب إمكانات الحصول على التكنولوجيات، فإن توافق الآراء العام هو أن العامل الوحيد الأشد تميزاً والذي يحدد نجاح نقل التكنولوجيا هو الظهور المبكر للقدرات المحلية على التكنولوجيا في البلدان النامية. ومعظم المسؤولية عن استحداث مثل هذه القدرات تقع على عاتق السياسات والمبادرات المحلية للبلد. ومع ذلك، وإلى المدى الذي يعمل فيه الآن تنفيذ هذا الاتفاق على إعاقة البلدان النامية عن استخدام نظام ضعيف للملكية الفكرية كوسيلة لاكتساب إمكانات الحصول على التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها عن طريق عكس الهندسة (في عملية تعزيز قدراتها التكنولوجية المحلية كذلك)، فإن مدونة قواعد السلوك الحالية لنقل التكنولوجيا قد تقيد بالفعل إمكانات

حصول البلدان النامية على مدخلات التكنولوجيا الحاسمة بالنسبة لدعم تنميتها. والسؤال الذي يثور في هذا السياق هو: ما الذي أدى بالبلدان النامية إلى قبول الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؟ وربما احتج بأن هذا الاتفاق ما هو إلا انعكاساً لانعدام التناظر الأساسي في العلاقات بين البلدان المتقدمة والنامية، والذي يستند في نهاية المطاف إلى القوة الاقتصادية النسبية لهذه البلدان الأخيرة. ولقد قبلت البلدان النامية هذا الاتفاق لأن الحرمة الشاملة التي قدمت عندئذ في عملية التفاوض، بما في ذلك خفض الحماية التجارية (في الزراعة والنسيج) في البلدان المتقدمة، كان ينظر إليها على أنها مفيدة وليس لأن نظم حقوق الملكية الفكرية كانت على صدارة قائمة أولوياتها. ولكن الأحداث التالية خيبت الآمال في بعض هذه التوقعات. فالبلدان المتقدمة لم تحترم بعضاً من التزاماتها وتعيش البلدان النامية مع عبء الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وقبل اختتام هذا القسم الفرعي، فقد يكون من الجدير بالملاحظة أن المفوض السامي لحقوق الإنسان قد بحث في تقرير رفعه إلى اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (E/CN.4/Sub.2/2001/13) أثر هذا الاتفاق على حقوق الإنسان، وخاصة على تنفيذ الحق في الصحة.

دال - حركة رأس المال وانعدام الاستقرار المالي

٢٣- لقد كانت القضايا المتعلقة بمسألة ما إذا كانت العملية الجارية للإدماج الاقتصادي الأكبر قد أدت إلى زيادة في حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية وما إذا كان التقلب في التدفقات قد ساهم في انعدام الاستقرار في النظم المالية، في لب النقاش حول العولمة، وازداد ذلك بعد سلسلة من الأزمات التي ضربت بعض الأسواق الناشئة التي كان يعتقد أنها من نواحي عديدة نموذجاً للإصلاحين. وعلى هذا، وابتداءً بالمكسيك في ١٩٩٤-١٩٩٥، وشرق آسيا والاتحاد الروسي في ١٩٩٧-١٩٩٨، وتليها البرازيل وتركيا والأرجنتين في ٢٠٠١-٢٠٠٢ ثم البرازيل مرة أخرى في ٢٠٠١، كان السبب المباشر في كل حالة للأزمة هو انعكاس تدفقات رأس المال قصيرة الأجل على نطاق واسع. وطبقاً للتقديرات المتاحة، ففي الحالات الحادة جداً مثل إندونيسيا وتركيا، هبطت التدفقات الرأسمالية خلال ٢٠٠٠-٢٠٠١، بنسبة ١٦,٥ في المائة وبنحو ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. وحلل الخبير المستقل بالتفصيل التطورات التي أدت إلى الأزمة في الأرجنتين والبرازيل في تقريره عن بعثته إلى تلك البلدان (E/CN.4/2004/WG.18/3). وفي معظم الحالات، كان للآزمات أثر خطير على الاقتصاد من ناحية تقلص المخرجات، والآثار المشوشة على سوق العمالة، وزيادة حدوث الفقر وتدهور المؤشرات الاجتماعية الأخرى للتنمية. وتلك نتائج ترقى إلى نوع من انتهاك الحق في التنمية. والسؤال الذي يتعين الإجابة عليه في هذا السياق هو: هل مثل هذه الأزمات هي بمثابة النواتج الثانوية التي لا مناص منها للعملية الحالية للعولمة، أو أنها تمثل "إخفاقات السوق" التي يمكن معالجتها في المستقبل عن طريق تدابير ملائمة من طرف مخططي السياسات الوطنية، وكذلك من طرف المؤسسات الدولية، والحكومات المانحة والجهات الفاعلة الخاصة التي تشكل معاً المجتمع الدولي.

٢٤- وعلى أحد المستويات، فإن تكنولوجيا الاتصالات التي تساند المرحلة الحالية من العولمة، قد عززت بشكل واضح حركة رؤوس الأموال في ذلك الوقت، مقارنة بالفترة الذهبية السابقة للعولمة. وفي حين أن عملية العولمة استمرت لقرون عديدة، فثمة عناصر للعملية الحالية، وخاصة فيما يتعلق بالكم وبسرعة التدفقات الرأسمالية، تعتبر فريدة في نوعها بالنسبة للمرحلة الحالية للعولمة. والقدرات المؤسسية وأدوات السياسات المطلوبة لتنظيم وإدارة تلك الجوانب، ما زالت لم تنشأ بالكامل. وحقيقة الأمر أنه في كل حالة ما عدا البرازيل في ٢٠٠١-٢٠٠٢، أثرت الأزمة في أي بلد ذي نظام مختصر لسعر الصرف، والذي انهار في معظم الحالات في بداية الأزمة، وهي نقطة جديدة بالملاحظة. وفي كل هذه البلدان، ومرة

أخرى باستثناء البرازيل، فإن النظام المالي كان إما ضعيفاً بالفطرة، أو كما في حالة الأرجنتين، قد تأكل بشكل كبير خلال الفترة التي سبقت مباشرة الأزمة. ومن الواضح، فإن نظام سعر صرف محتضر، مع سياسة نقدية تستهدف سعر صرف ثابت (أو شبه ثابت)، هو أمر يتعارض مع حقائق حركة رأس المال الواسعة النطاق على المدى القصير، خاصة لأنها كانت غالباً مدفوعة ببواعث المضاربة. وقد أظهرت معالجة الأزمة في البرازيل والتجربة حتى الآن في بلدان أخرى، أن إدخال نظام مرن لسعر الصرف مع استهداف التضخم (على العكس من الإبقاء على سعر الصرف) قد خفض بشكل حاد من التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، وربما ساهم في خفض التقلبات غير المرغوبة في التدفقات الرأسمالية في بعض البلدان. وفضلاً عن ذلك، فإن التجربة خلال هذه الفترة في ماليزيا، حيث فرضت قيود على التدفقات الرأسمالية إلى الخارج بنجاح، وفي شيلي، حيث جرى نفس الشيء بالنسبة للتدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، تبين التدابير التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لمعالجة تقلبات رأس المال أثناء الفترات الانتقالية. ومن الضروري كذلك، كما يتضح من التجربة البرازيلية، الاعتراف حتى مع أسعار الصرف المرنة، بأن الأسس الضريبية لاقتصاد ما، بما في ذلك تصورات المستثمرين بشأن المديونية وضعف القطاع المالي، هي التي تسبب في نهاية المطاف ضعف الاقتصادات حيال الصدمات الداخلية والخارجية. وبالمثل، فإن الاستجابة الدولية إزاء التصدي للأزمة في شرق آسيا، وخاصة في جمهورية كوريا وسابقاً في أمريكا اللاتينية، حيث عمل صندوق النقد الدولي، إلى جانب السلطات الاتحادية للولايات المتحدة، مع الدائنين الرئيسيين بصورة وثيقة لاستنباط حزمة أحيائية، توحى بأن هناك مجال لوضع استجابة دولية معبّرة حيال مثل هذه الأزمات تتجاوز التدابير المخصصة التي لا مناص منها والتي عادة ما تعتمد، وحتى للبدء بها على الأقل، على مثل هذه الحالات. ولكن ومهما كانت الاستجابة الدولية، لا بد من وجود نهج متباين وذو صلة سياقية بعملية تنسيق الدائنين. وقد يكون هذا النهج عبارة عن نهج رسمي، يضم الجهات الفاعلة العالمية لابتكار عملية تنسيق الدائنين، إذا ما تطلب حجم الأزمة ذلك، وهو ما نفذ في كوريا عام ١٩٩٧، أو قد يمكن تركه للاتفاق الطوعي فيما بين المصارف المقرضة، كما حدث في البرازيل، أو قد يكون عبارة عن حزمة صندوق النقد الدولي إذا ما كانت المتطلبات المالية من أجل التصدي لعكس التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، في حدود وسائلها المؤسسية. ومن المهم في هذه الحالات أن يكون الهدف الأولي هو التقليل إلى أدنى حد من الآثار المشوشة والمشوه للأزمة على الناس وعلى تشغيل الأسواق، على التوالي.

هاء - العولمة والآثار على صنع السياسات

٢٦- من وجهة نظر منع أي انتهاك للحق في التنمية، ومهما كانت الاستجابة الدولية لحل أزمة ما، فإنه من الأهمية بمكان وضع نظام لشبكات السلامة الاجتماعية داخل اقتصاد متعولم. وقد لا يكون ذلك ممكناً دائماً لكي تقوم به البلدان المعنية مباشرة، فالجتمتع الدولي وحده سيكون هو المسؤول عن تمكين البلدان من إنشاء مثل هذه الشبكات، وعن التقدم بمساعدة خاصة إذا لم تكن قد أنشئت، أو إذا كانت لا تعمل بالسرعة والتغطية الملائمة. وهذا يقودنا إلى بحث بضعة آثار رئيسية للعولمة على صنع السياسات الوطنية والدولية.

فقدان استقلالية السياسات

٢٧- مع العولمة، لا تستطيع أي دولة الآن أن تتصرف بانعزال عندما تقوم بالوفاء بالتزاماتها حيال أصحاب المطالبات. فعليها أن تنظر في آثار سياساتها على البلدان الأخرى وتراعي ردود فعلها حيال سياساتها. وهذا التقييم يجب القيام به حتى قبل صياغة السياسات. ومن ثم فهناك نوع من فقدان الاستقلالية في صنع السياسات، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي غالباً ما كانت ضعيفة جداً لتحمل رد الفعل هذا. هذا وإن خيارات السياسات المتعددة، التي كانت متاحة سابقاً أمام

العديد من البلدان الصناعية الجديدة في مراحلها الأولى للتنمية، (مثل نظم حقوق الملكية الفكرية الضعيفة، أو الإيرادات من التعريفات لتمويل الإنفاق العام على المجالات ذات الأولوية)، أو أمام عدة بلدان نامية في سنوات التصنيع البديل للواردات، لم تعد متاحة الآن أمام معظم البلدان النامية. فانظر على سبيل المثال آثار تنفيذ مدونة قواعد سلوك منظمة التجارة العالمية على التجارة الدولية ونظام التعريفات التي تميل إلى موازنة الأسعار المحلية بالأسعار الدولية - والتي وضعت لمعظم البلدان النامية بصورة خارجة عن المنشأ. ونتيجة لذلك، تفقد البلدان النامية بشكل ملحوظ القدرة على المناورة عند وضع السياسات الاقتصادية الجزئية للتأثير على أسعارها النسبية ومن ثم على التخصيص المحلي للموارد. وكذلك يصبح دور السياسات الضريبية أيضاً محدوداً، لأن استخدامها المكثف قد يميل إلى تشويه الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج مقارنة بالأسعار الدولية، وبذلك تعرض للشبهة القدرة التنافسية للبلد في الأسواق الخارجية. وفي مثل هذه الحالات، تترك البلدان النامية مع سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة بتعديلات سعر الصرف، وتغيرات سعر الفائدة وقيود الأجور - وكلها أمور مقيدة بالتطورات في السوق العالمية. والأداة الوحيدة التي يمكن أن تستخدمها تلك البلدان بشيء من المرونة هي الإنفاق العام، شريطة أن يمول على أتم وجه. ومع ذلك، ففي معظم الحالات، تكون هذه الأداة مقيدة بصورة صارمة لانعدام ارتفاع إيرادات الضرائب، لا سيما في وقت يشهد تخفيضات شاملة في تعريفات الواردات، وبفعل الحجم المستهدف للعجز في الميزانية العامة الذي يحدد المستوى الذي يمكن عنده المحافظة على الإنفاق العام.

قيود القدرة المؤسسية

٢٨- إن تعقيد عملية الاندماج وتبعات مختلف آليات التجارة الدولية والاتفاقات التي يصبح البلد من الموقعين عليها، يجب أن تفهمها الدول وأن تتوقعها وأن تحلل عواملها داخل عملية صياغة استراتيجياتها الخاصة بها. وهذا غالباً ما يتطلب بناء قدرات محددة، وقواعد معارف ومهارات التفاوض لتوضيح اهتماماتها والتصدي لها في المحافل الدولية ذات الصلة. ومن المسلم به أن البلدان النامية غالباً ما افتقرت إلى هذه القدرات، ونتيجة لذلك، فهي تقاد من حين لآخر إلى التزامات لم تكن عواقبها على عملية تنميتها متوقعة تماماً أو مفهومة سلفاً. وهذا يجعل من الصعب القيام بالاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب للإقلال إلى أدنى حد من عواقب بعض النتائج المحتملة أو التغلب عليها. والواضح أن هناك حالة لتحسين إدارة عملية العولمة بواسطة المساعدة التقنية والمساعدة الإنمائية لبناء مثل هذه القدرات في البلدان النامية.

سرعة التكيف

٢٩- في المراحل المبكرة من العولمة، كانت الدول القومية تستطيع أن تتكيف مع التغيرات الدولية على مدى فترة طويلة بما فيه الكفاية عن طريق إجراء تغييرات على المؤسسات وطرائق السلوك والممارسات الاجتماعية. وفي المرحلة الحالية، فإن التغيرات هي على درجة كبيرة من السرعة بحيث إنها قبل أن تتكيف مع بعض الصدمات، تجد نفسها قد هشمتها صدمات أخرى. ونتيجة لذلك، فإن البلدان الأضعف، ذات القدرات المؤسسية المحدودة، تبدو وكأنها قد تحكمت فيها البلدان الأقوى اقتصادياً ومالياً وحتى ثقافياً. وأكثر النقد الموجه إلى العولمة نجح عن هذا اللاتناسق وعدم المساواة وعدم قدرة البلدان النامية على التكيف مع التغيرات بالسرعة الكافية لكي تحصد فوائد العولمة.

الحاجة إلى تنسيق السياسات

٣٠- وهذا يفرض بنا إلى التسليم جديلاً بضرورة وضع نهج منسق ومتسق حيال صياغة السياسات وصنع القرارات على مختلف الصعد. وثمة حاجة إلى سياسات قطاعية تتوافق مع السياسات الشاملة الوطنية وشبه الوطنية؛ حتى تتسجم السياسات الوطنية مع نظام السياسات الدولية؛ والتنسيق والاتساق بين إجراءات مختلف الدول ومؤسساتها التي تحدد معاً البيئة الدولية للتنمية. وتلك الاهتمامات لها تداعياتها على استحداث نظام للسياسات الدولية منصف وشفاف وموثوق لإدارة عملية العولمة وبناء القدرات الوطنية لتعزيز الفوائد التي يوفرها الاقتصاد العالمي بفضل تمكين حدود الإنتاج والاستهلاك للبلدان من أن تتجاوز حدودها الوطنية.

ثالثاً- إدارة العولمة: صوب تنفيذ الحق في التنمية

٣١- إن عملية إدارة الاندماج الاقتصادي العالمي القائم على السوق للوصول إلى عملية التنمية المنشودة عامة، والوفاء بالحق في التنمية وإعماله خاصة، هي عملية مشحونة بالقيود الرئيسية الملزمة. والقيود تثور لأن عملية العولمة هذه تميل إلى تحبيذ من يتمتعون بملكات أفضل ويتحكم أكبر في الموارد، ومن ثم بطروف مبدئية موائمة، مقابل من هم محرومون من هذه الاعتبارات والذين هم "قادمون متأخرون" في عملية التنمية. وهناك لا شك طرق للتغلب على هذه المعوقات الأولية، ولرسم مسار للتنمية لا يعكس فقط انعدام المساواة الملزمة، بل والأهم، يغلب نتائج تتماشى مع الوفاء بالحق في التنمية وإعماله. ويقوم هذا المسار على أساس الاعتراف بأن الدولة تتحمل المسؤولية الأولى في تحديد واستنباط وتنفيذ السياسات الإنمائية الملزمة، وأن تتبع التوالي المطلوب للاستراتيجيات كيما تعزز الفرص التي يقدمها الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من هذا الدور الذي ينبغي أن تلعبه الدولة، هناك أيضاً دور معين وموضوعي للمجتمع الدولي الذي يتحمل مسؤولية خلق بيئة داعمة وعالمية كيما تحقق البلدان تلك السياسات الإنمائية. وفي الوقت نفسه، وليس بالضرورة خارج الاعتبارات الإنسانية وحدها، فهو مجبر على التدخل. تمثل هذه المساعدة الإنمائية والتعاون التقني بما يساعد البلدان الملتزمة بالإعمال العالمي لجميع حقوق الإنسان، على الوفاء بأهدافها.

٣٢- ومع ذلك، فمن الواضح أنه ليس هناك وصفة سياسات موحدة يمكن أن تتبعها كل البلدان في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية، ومن باب أولى عندما تصل إلى تنفيذ الحق في التنمية. ويجب استنباط استراتيجية وآليات السياسات الاقتصادية ونشرها طبقاً للأهداف الإنمائية في سياق بلد معين. ومع هذا، فطبيعة السياسات المعتمدة، ستكون "معتمدة على المسار" بقوة^(٢٧). فهي ستعتمد على الظروف الأولية ومسلك تنمية الاقتصاد. ومثل هذا "الاعتماد على المسار" سيتحكم في أفضل التدخلات العامة عالمياً. وفي معظم الحالات، ستكون هناك مجموعة من السياسات لبلوغ النتائج المرجوة - أي إذا جاز القول، دهليز يمكن من بينه اختيار ما هو أفضل. زد على ذلك، فإن السياسات التي تؤثر على مختلف جوانب الأداء المنشود سيتعين تنسيقها وتطبيقها معاً كحرمة أو كبرنامج للإصلاح، حتى تقوم بتدعيم بعضها البعض في عملية بلوغ النتائج الإنمائية المرغوبة. ومن ثم، يمكن على سبيل المثال أن يكون لأي صدمة خارجية ناجمة عن الاقتصاد الدولي، تأثير متميز في بلدان مختلفة، تولد سياسات استجابة مختلفة أو عمليات تكيف تتماشى مع الشروط الأولية والمؤسسات ومستوى ومسار التنمية في كل منها، وبالتالي تتمخض عن نتائج غير موحدة.

ألف - السياسات الوطنية لتنفيذ الحق في التنمية

٣٣- لدى تحليل أثر العولمة على تحقيق النتائج التي تتمشى مع الحق في التنمية، يلوح أنه في كل حالة، سواء كانت الرغبة في تحسين الأداء الاقتصادي والحفاظ على إمكانات النمو المقبلة، أو في خفض حدوث الفقر والتفاوت في الدخل والمؤشرات الاجتماعية، أو في الحصول بنجاح على التكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ عملية التنمية والحفاظ عليها، أو في الحد من أثر التقلبات على التدفقات الرأسمالية وتأثيرها المشوّه على الاقتصاد، فإن أنجح الحالات كانت هي الحالات التي استطاعت فيها البلدان أن تعزز فرص الإدماج المتنامي في الأسواق العالمية. فبالنسبة للعديد من البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، بدأت هذه الزيادة في سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، مع اعتماد نموذج متحرر للإصلاح الاقتصادي. وخلص الخبر المستقل في تقييم هذه التجربة (E/CN.4/2004/WG.18/3) إلى ما يلي:

(أ) لقد وجد أن النموذج المتحرر كإطار للتنمية محدود من ناحية الأهداف الإنمائية التي تعالجها مباشرة والأدوات التي التمسها لتشجيع الوفاء بهذه الأهداف. ولكن بعض البلدان مثل شيلي التي تجاوزت سلة سياسات النموذج المتحرر، استطاعت أن تحقق وأن تحافظ على معدل مرتفع وثابت للنمو الاقتصادي، والحد من حدوث الفقر والتفاوت (إلى حد ما) ومن ثم تحقيق النتائج التي تتمشى مع أعمال الحق في التنمية؛

(ب) ينظر إلى البيئة المحلية الاقتصادية الكلية المستقرة والحذر الضريبي، على أنها أمور لازمة للمحافظة على النمو الاقتصادي بمعدلات محسنة وثابتة؛

(ج) للنمو الاقتصادي أهمية فعالة ورئيسية عندما يستوعب العمالة ويستفيد من الاندماج المعزز للاقتصاد في الأسواق العالمية عن طريق أرباح الإنتاجية والحصول على أسواق أوسع وأعمق؛

(د) بما أن أي بلد لا يمكن أن يظل معزول عن الأثر المشوّه لصدمات الاقتصاد العالمية وعن العواقب غير المتوقعة للسياسات المحلية، فمن الضروري وضع نهج ملائم ومناسب حيال الضمان الاجتماعية وشبكات السلامة؛

(هـ) إن أي سياسة لنقل الدخل موضوعة ومنفذة بطريقة جيدة يمكنها أن تحد من حدوث الفقر، غير أن خفض التفاوتات المستمرة في الدخل يحتاج إلى استراتيجية لتحسين القدرات البشرية والقدرات المؤسسية لتقديم خدمات اجتماعية حاسمة.

باء - التعاون الدولي لتنفيذ الحق في التنمية

٣٤- تكشف التجربة الناجمة عن دراسات الحالة أن التعاون الدولي في المرحلة الحالية للعولمة يعتبر هاماً كحزمة من السياسات الوطنية لتنفيذ استراتيجية أعمال الحق في التنمية. وربما كان أيضاً أكثر حسماً وأهمية في حالة البلدان الفقيرة والأقل نمواً حيث توجد فجوة واسعة في مستوى أعمال حقوق الإنسان والمعايير والمقاييس ذات الصلة بحقوق الإنسان الدولية، ولأن مثل هذه البلدان لا تملك قدرات وموارد تقنية ملائمة لأعمال حقوق الإنسان. وقد يكون حاسماً كذلك لمعالجة حالات الأزمات المفاجئة وغير المتوقعة وما تحدثه من تشوش عارض، خاصة في أسواق العمل، حتى في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط. زد على ذلك أنه وعلى النقيض من السياسات الوطنية لتنفيذ الحق في التنمية التي صممت في سياقات لا تتغير، فإن الإطار الدولي لدعم تنفيذ الحق في التنمية يتعين أن يكون عالمياً في امتداده. فعليه أن يوفر بيئة شفافة

وغير تمييزية، وأن يعزز إمكانات الحصول العالمية وعدالة توزيع الفوائد الناجمة عن عملية التنمية للبلدان والأقاليم وشعوبها. ومن ثم وعلى سبيل المثال، فإن نظام التجارة الدولية بموجب منظمة التجارة العالمية الذي يقنن اتفاق التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات، يجب أن يكون موحدًا، ومتناسكًا ومنصفًا في تطبيقه. وحقيقة أنه لم يكن كذلك (لا سيما بالنسبة للتجارة في الزراعة والمنسوجات)، هي حقيقة تعكس جزئيًا اللاتناسق الأساسي في العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقد حاز على مكان الصدارة في المفاوضات بين هاتين المجموعتين من البلدان أثناء الجولات التجارية الأخيرة. ويعتبر البت في هذه القضية بمثابة مفتاح الحل للتقدم المقبل في وضع إطار دولي منصف وموثوق لتنفيذ الحق في التنمية.

٣٥- وفي الوقت ذاته، قد يتخذ التعاون الدولي لتنفيذ الحق في التنمية أشكالاً سياقية أخرى مناسبة. وربما كان هذا هو الحال بالنسبة للوفاء بالمتطلبات المحددة في وقتها الخاصة بالأزمات المستحثة محلياً وخارجياً؛ وربما كان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة لنشر استراتيجية إنمائية متوسطة أو طويلة الأجل. وهكذا وعلى سبيل المثال، أبلغ الخبير المستقل في الدراسة القطرية الخاصة باقتصادات أمريكا الجنوبية، أنه في سياق أزمة الأرجنتين في ٢٠٠٢، ربما كان قد اتخذ شكل الإمدادات لتنفيذ سياسة دورية معاكسة بشأن شبكات السلامة الاجتماعية في فترة ما بعد الأزمة بدلاً من إجبار البلد على توليد فائض أولي أكبر. ويمكن أن يحتج بأن هذا كان سيساعد في تخفيف وطأة الأثر المشوه للأزمة التي رفعت أثناء ذروتها مستوى الفقراء والعاطلين والمعدمين (وهم المصنفون كفقراء مدقعين) إلى مستوى لم يسبق له مثيل من قبل في تاريخ البلاد. وفي حالة شيلي، زعم الخبير المستقل أن البلد في جهوده المبذولة لإحداث درجة أكبر من الثقة في بيئته الخارجية للتجارة، سعى وحصل على الدعم الدولي لاستراتيجيته الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل بفضل تحسين إمكانات وصول صادراته - وخاصة السلع الأساسية - إلى السوق عن طريق سلسلة من اتفاقات التجارة التي أبرمها مع شركائه. وأخيراً، وفي حالة البرازيل، اقترح أن يأخذ التعاون الدولي شكل حماية تدفقات الموارد للحفاظ على إنفاق القطاع الاجتماعي والضمان الاجتماعي مع الإفراج عن الموارد لدعم النمو وتنفيذ استراتيجية إنمائية من المحتمل أن تعكس مفهوم الحق في التنمية. وختاماً، يتعلق النوع الهام من التعاون الدولي الذي يدار عن طريق نقل المنح والمساعدة التساهلية، بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن تكييفها سياقياً حسب احتياجات البلدان المتلقية.

جيم - الميثاق الإنمائي - تنفيذ برامج الحق في التنمية على المستوى القطري

٣٦- في تقاريره السابقة، أبرز الخبير المستقل مفهوم "الميثاق الإنمائي" بوصفه آلية لتنفيذ برنامج الحق في التنمية. وزعم أنه إذا وجد بلد ما نفسه في وضع تهدد أو تضرر فيه التزامه بمواصلة تنميته المبنية على الحقوق والتي تشمل سياسات إنمائية ملائمة، بما في ذلك تخصيص الاحتياطي للسلع العامة، وسياسة لتنمية القطاع الاجتماعي، من جراء عدم قدرته على إيجاد الموارد لدعم النمو، فإن له إذن، وفي إطار الحق في التنمية، خيار الدخول في "ميثاق إنمائي" مع المجتمع الدولي لالتماس المساعدة والتعاون للوفاء بأهدافه الإنمائية. ويستند منطق الميثاق الإنمائي على قبول المجتمع الدولي والتزامه القانوني بمواصلة، إفرادياً وجمعياً، الأعمال العالمية لجميع حقوق الإنسان، ومن جانبها تتبع البلدان النامية بصراحة استراتيجية إنمائية موجهة صوب الأعمال العالمية لحقوق الإنسان. وتحدث الخبير المستقل عن مفهوم الميثاق الإنمائي كوسيلة لمتابعة نهج مبني على الحقوق حيال التنمية المرتكزة على إطار "الالتزام المتبادل" أو "الالتزامات المشتركة" بين الدولة والمجتمع الدولي للاعتراف بالأعمال العالمية لجميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. والغرض من الميثاق الإنمائية هو التأكيد للبلدان النامية على أنها إذا ما أوفت بالتزاماتها وبرامجها لأعمال الحق في التنمية، فإنها لن تتعطل بسبب انعدام الموارد.

٣٧- وثمة ثلاثة عناصر أساسية لتنفيذ أي ميثاق إنمائي. أولاً، يجب أن يكون هناك برنامج، وضعه بلد نام، عن طريق عملية تشاور، سواء داخل البلد أو فيما بين الناس المعنيين، بشفافية ومشاركة عادلة، أو مع بلدان ومؤسسات مانحة أخرى على قدم المساواة. وينبغي أن يشير البرنامج إلى السياسات والتدابير الناتجة عنها التي يجب اعتمادها بغية إعمال الحق في التنمية. وثانياً، ينبغي أن يوضح هذا البرنامج مسؤوليات الآخرين، مثل الجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف، من أجل الخطوات التي ستتخذها للتعاون، بما في ذلك أحكام المساعدة الإنمائية الرسمية. أما العنصر الثالث فهو يحتاج إلى وضع آلية تقوم برصد تنفيذ البرنامج. وآلية الرصد هذه يجب أن تكون موثوقة، ومستقلة وعادلة، حتى يمكن قبول المشروطيات المرتبطة بالبرنامج من جميع المعنيين. ولتمويل الموائيق الإنمائية، يستشهد الخبير المستقل بالتزام المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، بالمساهمة بنسبة تصل إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ويقترح إنشاء "صندوق تحت الطلب" يمكن الرجوع إليه عندما تحدث المصروفات الطارئة، واستخدامه عندما يكون برنامج حق البلد في التنمية مهدداً بالتوقف بسبب انعدام التمويل. ومن المتوقع أن يسهر فريق دعم على خدمة الآلية وأن يطلب الإفراج عن الاعتمادات عندما يوافق على الخطة المتفق عليها بالتفاهم المتبادل من أجل البلد النامي الذي يقدم الاقتراح.

٣٨- ولقد شدد الخبير المستقل على أن اقتراحه الخاص بالميثاق الإنمائي لا يستلزم إنشاء أداة إنمائية إضافية. بل على العكس، فإنه يقدم آلية لتوفير التنفيذ الفعال للأدوات الإنمائية القائمة مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر أو الإطار الإنمائي الشامل بطريقة تتماشى مع مبادئ التنمية المبنية على الحقوق. وهو يزعم أن المفهوم المقترح للميثاق الإنمائي يسمح بتبادل المسؤوليات وبرصد مستقل وموثوق لإجراءات إعانة المتلقين والجهات المانحة على السواء، وفي الوقت نفسه، ينص على آلية ملائمة للتصحيح في حالة إخفاق السياسات أثناء عملية التنمية. وهذا يؤدي إلى ظهور اهتمامين أساسيين للنهج الإنمائي المبني على الحقوق، أي مبدأ المساءلة واللجوء إلى آلية التصحيح التي تسمح بتخفيف عبء من يتحملون العواقب المشوهة وغير المتوقعة للتنمية الخارجية، وليس ذلك بالضرورة بالطرق القانونية فحسب، أو عندما لا يمكن تنفيذ برنامج لإعمال الحق في التنمية بسبب انعدام التمويل أو وجود بيئة دولية غير داعمة.

Notes

¹ This report builds on, elaborates on and analyses in depth most of the points made in the earlier "preliminary study".

² First report: E/CN.4/1999/WG.18/2; second report: A/55/306; third report: E/CN.4/2001/WG.18/2; fourth report: E/CN.4/2002/WG.18/2; fifth report: E/CN.4/2002/WG.18/6 and E/CN.4/2003/WG.18/2, at www.unhchr.org.

³ It mainly comprises the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights. The other more recent instruments that address the situation of special groups and regions in the promotion and protection of human rights are the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the Convention on the Rights of the Child and the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.

⁴ See the independent expert's fifth report for further discussion on this issue.

⁵ A particular kind of economic growth may also have a constitutive role in the notion of the right to development when seen in terms of the opportunities that it generates for the people to be productively employed and have a life of dignity and self-esteem.

⁶ See UNCTAD, *Trade and Development Report 1999*, World Bank, *World Development Report 1999*, IMF, *World Economic Outlook 1999*.

⁷ As many as 42 developing countries, of which 12 were in Latin America, 6 in the Middle East and North Africa and 15 in sub-Saharan Africa, grew at a rate of more than 2.5 per cent per capita in the face of high population growth rates in the years up to 1973. See Dani Rodrik, *The Global Governance of Trade as if Development Really Mattered*, Boston, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, July 2001.

⁸ See, for instance, Jadish Bhagwati, *Foreign Trade Regimes and Economic Development - Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes*, and Anne Krueger, *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequence*, Cambridge, MA, Ballinger, 1978; and Michael Michaely, Dmitri Papageorgiou and Armeane Choksi (eds.), *Liberalising Foreign Trade - Lessons of Experience in the Developing World*, Cambridge, MA, Blackwell, 1991.

⁹ Jeffrey Sachs and Andrew Warner, "Economic reform and the process of global integration", *Brookings Papers on Economic Activities*, 1995.

¹⁰ Edward's study also indicates that countries with higher levels of trade distortion have had lower economic growth - a result that is important for formulating policies for implementing the right to development.

¹¹ Francisco Rodriguez and Dani Rodrik, *Trade Policy and Economic Growth - A Sceptic's Guide to the Evidence*, NBER Macroeconomics Annual, 2001.

¹² See reference at note 7.

¹³ World Bank staff estimates, GEP 2003, as reported in Stanley Fischer's revised version of the Ely Lecture delivered at the American Economic Association meeting in Washington, DC on 3 January 2003.

¹⁴ China and India account for 38 per cent of the world's population and 60 per cent of the poor in 1990. It is not surprising that during the 1990s, when China grew at 9 per cent and India at 6 per cent per annum, there was a sharp decline in the global poverty rate.

¹⁵ Robert Wade, *Globalization, poverty and income distribution - Does the liberal argument hold?*, LSE Working Paper Series No. 02-33, Development Studies Institute, 2002.

¹⁶ See, for instance, François Bourguignon and Christian Morrison, *Inequality among World Citizens 1820-1992*, *American Economic Review*, September 2002, pp. 727-744; Xavier Sala-I-Martin, *The World Distribution of Income*, National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper w8933, May 2002.

¹⁷ See Robert Barro, *Determinants of Economic Growth: a Cross-Country Empirical Study*, Cambridge, MA, MIT Press, 1997.

¹⁸ Danny T. Quah, *Twin Peaks: Growth and Convergence in Models of Distribution Dynamics*, *Economic Journal*, 106, 1996, pp. 1045-1055.

¹⁹ Xavier Sala-I-Martin, *The Disturbing Rise of Global Income Inequality*, NBER Working Paper w8904, April 2002.

²⁰ See G.A. Cornia, *Liberalization, globalization and income distribution*, United Nations University, World Institute for Development Economic Research (WIDER), working paper No. 157, March 1999.

²¹ Source: *World Science Report 1998*, UNESCO, Geneva.

²² Figures from the report of the Commission on Intellectual Property Rights, *Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy*; United Kingdom Department for International Development (DFID), September 2002.

²³ The Act provided, inter alia, for only process protection for a period of seven years in food, drugs and chemicals. This allowed patented drugs to be reverse-engineered, provided a different process was used in manufacture.

²⁴ The agreement on TRIPS emerged from the Uruguay Round of trade negotiations completed in 1994 that led to the creation of the World Trade Organization (WTO) and set the rules for the WTO Agreements, including TRIPS. Under this agreement all WTO members are to provide minimum standards of protection for a wide range of IPRs. It incorporates provisions from many existing IP international agreements such as the Paris and Berne Conventions administered by the World Intellectual Property Organization (WIPO). TRIPS, however, also introduces a number of new obligations, particularly in relation to geographical indications, patents, trade secrets and measures governing how IP rights should be enforced. The rules under the Agreement came into effect on 1 January 1995 though the developing and transition economies were given until 1 January 2000, and the least developed countries until 2006, to comply with the rules.

²⁵ See note 22.

²⁶ See for details, World Bank, "Global Economic Prospects and the Developing Countries 2002 - Making Trade Work for the World's Poor", Washington, DC, p. 133.

²⁷ The theoretical literature on this subject is large and well known. However, the best account of the importance of policies in a set-up of dynamic equilibrium may be seen in a recently published lecture on path dependency given by the noted economist, the late Professor Sukhamoy Chakravarty, at Erasmus University in April 1990. See Storm and Naastepad.

- - - - -